بعدما ساد الهدوء في الأيام الثلاثة المنصرمة

الساحة السياسية تتهيأ لاتفاق نيابي – حكومي على «الأولويات»

لحظة انسحاب الحكومة من جلسة مجلس الأمة الثلاثاء الماضي

الجمعية الاقتصادية

مصادر لـ الصباح: عدم تمكن الحكومة من شرح موقفها أمام البرلمان أمدها بحجة قوية
النواب يفكرون جديا في إقرار قوانين من شأنها إحداث إنفراجة في حياة المواطن
عاشور: شراء القروض أهم من شراء الإجازات التي لم يستفد منها إلا فئات معينة
مهلهل المضف: الاستقرار يتحقق بالإصلاح السياسي من خلال «القوائم النسبية» و«مفوضية الانتخابات»
هايف: عجز ظاهر عن ترقيع الشوارع تجاوز إتلاف السيارات إلى تهديد حياة المواطنين
الجمعية الإقتصادية: هناك حالة لا مبالاة تسيطر على المشهد الاقتصادي وتدخله دهاليز السياسة
ليس غريباً أن يصب الرأي العام غضبه على الحكومة ونواب المجلس بسبب التأخر بالإصلاحات
المشكلة تكمن في أن السياسة الحكومية على مدى سنوات سابقة كانت تتعامل مع الملفات الحساسة كورقة مفاوضة

في الوقت الذي أفضت فيه جلسة "القروض" إلى "لا شيء" حتى هذه اللحظة، ساد الهدوء السياسي في الأيام الثلاثة المنصرمة لتتهيأ الساحة السياسية لاتفاق حكومي نيابي بشأن الأولويات.

في هذا السياق أكدت مصادر مطلعة للصباح أن الموقف الحكومي هذه المرة يتمتع بحجة قوية ألا وهي عدم تمكن الحكومة من شرح موقفها أمام البرلمان.

وأكدت المصادر أن هذه الحجة القوية هي التي ستجعل النواب للقبول بحلول أخرى تصب في مصلحة المواطنين.

وأشارت المصادر إلى أن النواب يفكرون جديا في إقرار قوانين من شأنها إحداث إنفراجة في حياة المواطن كزيادة الرواتب، وضبط الأسعار، وإصلاح الطرق، وغيرها من القوانين الأخرى.

من جانبه أشار النائب صالح عاشور إلى أن شراء مديونية القروض أفضل من البدل النقدي للإجازات.

وقال عاشور إن «شراء المديونية للقروض كان أفضل بكثير وأهم من شراء الإجازات التي لم يستفد منها إلا فئات معينة فقط، بعكس شراء المديونية كان يشمل أغلب شرائح المجتمع».

من جهته قال النائب مهلهل المضف، إن «الاستقرار السياسي لايتحقق إلا بالاصلاح السياسي».

وأكد أنه «على رأس الإصلاح السياسي قانون القوائم النسبية وقانون المفوضية العليا للانتخابات».

بدوره أعلن النائب محمد هايف عن توجيه عدة أسئلة عن عقود صيانة الطرق «بسبب الفساد والإهمال في الأشغال الذي بلغ حد إزهاق أرواح المواطنين».

وأضاف هايف «عجز ظاهر حتى عن ترقيع الشوارع من حفر تجاوزت إتلاف السيارات إلى تهديد حياة المواطنين»، مشددا على أن أي وزير غائب عن المواقع ومعاناة الناس عليه الرحيل.

وكانت الحكومة قد أعلنت، في جلسة الثلاثاء الماضي، انسحاب الحكومة ممثلة بوزيري النفط وشؤون مجلس الأمة من الجلسة؛ اعتراضا على مناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن شراء القروض وإسقاط فوائدها.

يُشار إلى أن رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون قد رفع الجلسة التكميلية، الأربعاء الماضي، لعدم حضور الحكومة.

على صعيد متصل أشار مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية، إلى وجود حالة لا مبالاة تسيطر على المشهد الاقتصادي وتدخله دهاليز السياسة، معتبراً أنه لذلك ليس غريباً أن يصب الرأي العام غضبه على الحكومة ونواب المجلس، جراء التأخر وعدم الاكتراث في تطبيق تغييرات هيكلية اقتصادية، لتحسين الحياة الكريمة للشعب الكويتي، من ضمن الإصلاح السياسي المنشود، ومن التصريحات التي تستخف بعقول الناس ومشاعرهم.

ولفتت الجمعية في بيان لها، على هامش بدء الدورة الجديدة لمجلس إدارتها، إلى أنها تدرك حالة الإحباط العام من اللامبالاة التي تسود المشهد السياسي، وأنها آثرت على مر الظروف المتعاقبة مع أبناء الوطن من الاقتصاديين والمختصين إلى إطلاق صرخات للرفق بهذا الوطن.

وأضافت "الجمعية الاقتصادية أنها تعي بأنه في كل البرلمانات تتقدم مشاريع هدفها كسب الولاء السياسي وأصوات الناخبين على حساب مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، ولكن في كل منها هناك حكومة أقسمت على المحافظة على أموال الشعب ومصالحه، تقاتل بكل القنوات الدستورية لحماية المال العام، من أن يكون أداة في الصراع السياسي الرخيص، ولا ترتعد من مواجهة الحجة بالحجة، كاشفة أنها تركز على أن أولى مراحل الإصلاح الشامل هي وجود إرادة سياسية جادة تعزز ثقة الشعب في الحكومة.

ورأت الجمعية أن المشكلة تكمن في أن السياسة الحكومية على مدى سنوات سابقة، كانت تتعامل مع الملفات الحساسة كورقة مفاوضة، وأن الهدف فقط عبور الاستجوابات الوقتية، ولذا أظهر المسلك الذي تسلكه الدولة أخيراً في منح المعاش الاستثنائي كميزة لبعض القياديين، تناقضاً كبيراً مع توجهها في الحد من الهدر المالي، والتحكم في المصاريف الذي كان من خطوات المعالجة التي اتبعتها لمواجهة العجز المالي الذي عصف على الكويت خلال العامين السابقين، والذي بلغ ذروته 10.8 مليار دينار عن السنة المالية 2020/2021، و3 مليارات دينار عن السنة المالية 2021/2022 بسبب تداعيات جائحة "كورونا"، وانخفاض أسعار النفط الذي انعكس على إيرادات الدولة مع ثبات مصاريفها، ما أثار العديد من المشاكل الاقتصادية ومنها انخفاض تصنيفها الائتماني أكثر من مرة في آخر سنتين، مع نظرة سلبية بسبب ضعف تنوع إيرادات الدولة واعتمادها على النفط كمصدر وحيد للإيرادات، بالإضافة إلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها عن طريق صندوق أجيالها.

وتابعت أنه لم يمر على تلك الأحداث أكثر من عامين حتى تشهد الكويت اليوم البدء مرة أخرى في فتح باب من أبواب الهدر في المصاريف، المتمثل في إعطاء مميزات استثنائية لمجموعة من القيادين قد تركوا مناصبهم وبدون ما يستدعي منحهم هذه الميزة الاستثنائية.

وذكرت أن هذا الأمر يشكل دلالة واضحة على عدم إدراك الحكومة لحجم المسؤولية، وعدم درايتها بالأحداث العالمية الاقتصادية، والتحديات المحيطة التي تتطلب إعادة النظر في مثل هذا النوع من الهدر الذي يستلزم قدراً من الحيطة والحذر، بدلاً من الإفراط في منح هذا النوع من الهبات والعطايا المستدامة التي قد تزيد العبء على كاهل الموازنة العامة للدولة.

ورأت الجمعية الاقتصادية" أن ما يخلق العديد من التساؤلات والإشارات بشكل غير منطقي وغير عادل، أن من المستفيدين من المعاش التقاعدي من المعاش التقاعدي الاستثنائي، هم من كانوا مشرفين وأمناء على حقبة سابقة عادت بالكويت سنوات كثيرة للخلف على جميع الصعد.

وأفادت أنه بالأخذ في الاعتبار بأن كل فرد من أبناء الوطن يؤدي دوره المنوط إليه، فعلى أي معايير يتم الاستناد في تقييم قيمة المعاش ومن يستحقه؟ في سؤال يحتاج إلى إجابة مفصلة ومنطقية ومقنعة.

وبينت الجمعية أنها لا تدعو لتغيير القيادات غير المؤهلة فقط بل لمحاسبتهم، فالهروب من محاسبة قياديين غير مؤهلين هو هروب من مواجهة تفشي الظلم بين فئات المجتمع، وعدم إنصاف فئة كبيرة عانت ومازالت تعاني من ضيق العيش الذي يتفاقم في ظل التحديات التي يمر بها الاقتصاد بشكل عام.

وتابعت «هنا نذكّر نواب الأمة أنه تم انتخابكم لتُجَسّدوا تطلعات الكويت وشعبها، وأهمها ما نعيشه الآن من أمن اجتماعي وأمن اقتصادي، وواجبكم كسياسيين أن تقولوا الحقيقة كاملة لنا كشعب، وعليكم أن تتركوا دغدغة مشاعر الناس من خلال تقديم قوانين شعبوية كشراء القروض، وفي القضايا الوطنية لا يجوز لأحد أن يزايد على أحد، ونحن نبعث هذا البيان إلى أهل العزم من الإخوة النواب الذين اقتنعوا بمصلحة عامة، وآمنوا بطريق للإصلاح وتوكلوا وعقلوها، دون الإصغاء إلى احتجاجات أصحاب المصالح على حساب المجتمع».

وأكدت «الاقتصادية» أنه «برغم ضبابية المشهد الاقتصادي كنا ننتظر أن تجتمع الجهات التنفيذية والتشريعية، في مشهد سياسي يحترم قدسية المعاناة التي نعيشها منذ فترة طويلة، والتي هي محط اهتمام الجميع، وأن يكون حضورهم مسؤولا لمناقشة أزمة بهذا الحجم، وكنا في انتظار الوصول لصورة واضحة لها وحلول ترضي الشعب، ولكن مع الأسف، فالجلسة التي انعقدت يوم 10 يناير 2023 انتهت نهاية مؤسفة بانسحاب غير مبرر، دون تقديم الحجة من الوزراء المختصين لرفضهم للقوانين المدرجة في جدول الأعمال، ونقولها بكل أسف، ما نعيشه الآن من عجز في الإنجاز على جميع الصعد يجعل المقترحات الشعبوية التي تدغدغ المشاعر صعب أن يعارضها نواب الأمة».

وأوضحت الجمعية في ختام بيانها نكرر قلقنا الكبير تجاه الحالة المالية للدولة وديمومة المؤسسات، فالمسار الوحيد المتاح هو الاعتراف بعدم جدوى الاستمرار في السياسات الاقتصادية الراهنة المعرقلة للتنمية، ولذلك ندعو رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد النواف الصباح، بأن ينظر في الاختلال بميزان العدالة المجتمعي، الذي يجب ألا يستمر، والرجوع للوراء والكشف عمن استفاد منه في أوقات سابقة، وعلينا أن نتوقف عن سياسة تبديد ثروة هذا الوطن فهي ليست ملكية خاصة لمجلس الأمة والوزراء في حفلة تتسابق فيها الشعبية المضللة التي تتغذى على ثروة البلد ومستقبل أجياله، فالوطن لا يبنى على الهبات، ومستقبل الأجيال المقبلة أمانة تنتظر تسليمها للجيل المقبل.

صالح عاشور

محمد هايف

مهلهل المضف

وزير التربية تلقى 11 سؤالا تلاه وزير شؤون مجلس الوزراء براك الشيتان بـ 7

العدواني الأكثر تلقيا للأسئلة البرلمانية في الأسبوع المنصرم

شهد الأسبوع الماضي، توجيه 45 سؤالا، تتعلق بعدد من الموضوعات منها عدد المناصب القيادية الشاغرة في الوزارات، وأسباب التأخر في صرف القروض العقارية لباقي ضواحي مدينة المطلاع، وعدد الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين في جهاز متابعة الأداء الحكومي، واختبارات مزاولة مهنة مراقبة الحسابات في وزارة التجارة، ومكافأة نهاية الخدمة لغير الكويتيين العاملين في قطاعات الدولة المختلفة بحسب شبكة الدستور الإخبارية.

ونستعرض الأسئلة البرلمانية التي نشرت خلال الفترة من 8 إلى 12 يناير 2023، حيث وجه 14 نائبا 45 سؤالا إلى 13 وزيرا.

وكان وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. حمد العدواني أكثر الوزراء تلقيا للأسئلة خلال الأسبوع الماضي بـ 11 سؤالا، يليه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان بـ 7 أسئلة، ثم وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبد الوهاب الرشيد بـ 6 أسئلة.

وفيما يلي تفاصيل الأسئلة النيابية الموجهة إلى الوزراء خلال الأسبوع الماضي:

وقدم النائب د. مبارك الطشه 11 سؤالا منها سؤال مشترك إلى 8 وزراء، عن عدد المناصب القيادية الشاغرة في وزاراتهم والجهات التابعة، ووجه سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان عن عدد غير الكويتيين الذين أنهيت خدماتهم في ديوان الخدمة المدنية، وسؤالا آخر إلى وزير المالية عن أسباب التأخر في صرف القروض العقارية لباقي ضواحي مدينة المطلاع، وسؤالا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي، عن مشروع مدينة المطلاع السكنية.

ووجه النائب أسامة الزيد 8 أسئلة إلى 4 وزراء، منها 3 أسئلة إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبد الوهاب الرشيد بشأن عدد المراسي البحرية، وآلية حساب نسبة التضخم، ونسبة مؤسسة التأمينات في بنكي بيت التمويل والأهلي الكويتي، كما وجه سؤالين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان عن عدد الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين في جهاز متابعة الأداء الحكومي، ووجه سؤالين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط د. بدر الملا بشأن شكاوى وتظلمات في شركة نفط الخليج، ورأسمال مشروع العطريات، وسؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بشأن معايير تخصيص القسائم الصناعية.

حصاد الأسئلة البرلمانية خلال أسبوع

وقدم النائب عبد الله تركي الأنبعي 5 أسئلة منها سؤالان إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د. حمد العدواني، عن عدد الشواغر في وظيفة معلمة لغة إنجليزية، وكشف الاستعانة على بند المكافآت، ووجه سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان، عن عدد الكويتيين الذين انتقلوا من القطاع الخاص للعمل بالحكومة ، وسؤال آخر إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد العزيز الماجد، عن مخالفات الوظائف الإشرافية في وزارة الأوقاف، وسؤال إلى وزير الصحة د.احمد العوضي، عن عدد المراكز والمستوصفات والمستشفيات الأهلية.

وجهت النائبة عالية الخالد 4 أسئلة منها 3 أسئلة إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د. حمد العدواني، بشأن تعيين نائبي مدير الجامعة للتخطيط والشؤون العلمية، كما وجهت سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض بشأن وحدة تنظيم التأمين.

وقدم النائب د. محمد الحويلة 3 أسئلة، منها سؤال إلى وزير الصحة د. أحمد العوضي بشأن فتح مستوصف المنقف طوال الأسبوع على مدار 24 ساعة، ووجه سؤالا إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د. أماني بوقماز بشأن خطة الوزارة لإصلاح شوارع منطقة المنقف، وسؤالا آخر إلى وزير الدولة لشؤون البلدية عبد العزيز المعجل بشأن مضخة مياه المنقف.

ووجه النائب مرزوق الحبيني 3 أسئلة، منها سؤالان الى وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د. حمد العدواني، بشأن إنهاء خدمات أحد العاملين في وزارة التربية، ووجود أفرع للجامعة والتطبيقي تستقبل الطلاب والطالبات من مختلف محافظات الكويت، كما وجه سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض عن اختبارات مزاولة مهنة مراقبة الحسابات في وزارة التجارة.

وقدم النائب د. حمد المطر 3 أسئلة، منها سؤال إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض بشأن الهيئة العامة للصناعة، ووجه سؤالا إلى وزير الصحة د. أحمد العوضي، بشأن المصابين بمتلازمة داون، وسؤالا آخر إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د. حمد العدواني بشأن عدد المصابين بمتلازمة داون من المواطنين والمقيمين.

ووجه النائب ماجد المطيري سؤالين منهما سؤال إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د. حمد العدواني، عن عدد عقود الحراسة في جامعة الكويت، وآخر إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد العزيز الماجد، عن سبب عدم صدور قرارات بندب الموظفين أو ترقيتهم للوظائف الإشرافية.